لقد استدللنا سابقا في باب الجملة [1]، على مراعاة القدامى لتضامن التعبير والمضمون عند تقطيع النصوص اللّغوية من خلال دراستهم لقرائن الابتداء والاستئناف وكذلك تصوّرهم لعلم النحو [2] في القسم الثاني من هذا العمل، وبيّنا فيه أن الإعراب معنى يوجبه ائتلاف الاسم مع وحدات لغوية أخرى سمّاها النحاة عوامل، وقلنا إن فائدة هذا الحدّ أنّها تفتح الباب لاعتبار نظر النحاة العرب في الإعراب ضربا من حصر قوانين ائتلاف الكلم التي تنتج كلاما مقبولا في لسانهم وأوّلنا ذلك على أنّه يعني أن مهمّة علم الإعراب هي حصر القوانين المسيّرة لائتلاف ثوابت المضمون. إلا أنّ هذا لا يكفي لدحض دعوى المحدثين، فقد يقول قائلهم إن النحاة قد أقرّوا ذلك بصفة نظرية مبدئية وأخطؤا في الإجراء [3]. لذلك وجب البحث عن حجج أخرى تبيّن موقفهم وتوضحه.

سننطلق في الاستدلال على صحة قول القدماء من تعريفهم للكلمة وهو مبحث قررنا إدراجه ضمن القسم الموالي: قسم الوحدات الدنيا الدالة، لكنّ تضامن المفاهيم النحوية واقتضاء بعضها بعضا يجبرنا على تناوله في هذا القسم.

ويهمّنا من هذا الموطن تصوّرهم للمعنى المفرد والمعنى المركّب، فقد أقاموا نظرهم على تلاحم صعيدي التعبير والمضمون، ولم يبنوا تحليلهم على أساس صعيد المضمون فحسب، فيقعوا في التأمل الفلسفي الذي عاب به اللسانيون الأروبيون النحو الأروبي القديم على نحو ما بيّنا [4].

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 11.

2 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 2.3.

3 انظر حماسة عند اللطيف الإعرابية في الجملة ص 229: "إننا نستطيع أن نقول في غير قليل من الاطمئنان بأن نحاتنا عندما قالوا إن الإعراب يؤتي للتفريق بين المعاني، كانوا يقصدون بالإعراب من الجانب النظري "التعليق" أي الوظائف النحوية" أما في التطبيق فإننا نجدهم يقصرون الإعراب على العلامة الإعرابية".

4 انظر القسم الأوّل من هذا العمل القسم الأول الفقرة 2.6.